

كلمة نائب رئيس الجمهورية - النائب الأول - الأمين العام في الدورة الثالثة

# يقف المؤتمر في طليعة القوى الوطنية للدفاع عن



يقف علينا وعلى ضوء ذلك وافق مجلس النواب في جلسة يوم الخميس ٢٦ فبراير على طلب الكتل الحزبية بتحديد مدة مجلس النواب الحالي لعامين قادمين وبدا باستكمال إجراءات الدستورية بذلك استنادا إلى المادة ٦٦ من الدستور ووافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٧ على هذا التمهيد لضخ المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك وكل القوى الوطنية على المحل في تنفيذ المواضيع التي تم الاتفاق عليها ..

وعلى مستوى مكافحة الإرهاب بطل المؤتمر الشعبي العام وحوكمته جهودا كبيرة لمواجهة الجهات الإرهابية التي تستهدف المصالح الوطنية وأمن البلاد واستقرارها ساعية إلى تخفيف منابع الإرهاب بكل صورته وأشكاله، ويضخ المؤتمر الشعبي العام الجهود الجسامدة التي بذلتها وأسندتها المؤسسات الأمنية والعسكرية في التصدي لهذه الظاهرة.

لقد واجه اليمن ظاهرا عميقة هي ظاهرة القرصنة في المحيط الهندي وتخليج عدن والتي تهدد الممرات الدولية والإقليمية وتهدد التجارة العالمية ونخال المصالح الحيوية لليمن في دول المنطقة وتؤثر على الاستقرار التجاري واستمرار أداءات الأزمة والاتفاقات الأمتى على صوابي الصومال وإعمال المصالح الدولية للصومالية مما يساهف من واجبات وأعمال الأمم المتحدة الوطنية في سبيل تامين صوابنا والحد من الإرهاب الإقليمية والدولية، لقد أكد اليمن مرارا وتكرارا على ضرورة معالجة القضية الصومالية وتقديم برويته لمعالجة وشدد فخامة الأخ/الرئيس على ضرورة عودة الحياة الطبيعية إلى الصومال بما في ذلك عودة دوله المهتارة.

## اجتماعات اللجان الدائمة المحلية مثلت نظاهرة كبرى، عكست مستوى الوعي التنظيمي والسياسي لأعضاء المؤتمر

### المؤتمر كان وسيبقى قريبا من الجماهير ومعبرا عنها

## أجندة خارجية ونزعات مناطقية وانصالية وراء الأحداث في بعض المناطق الجنوبية

ان اللقاء المشترك تنصل عن التزاماته وتجلي ذلك في مواقفه المروعة من قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا الأمر الذي جعل أغلبية مجلس النواب آنذاك يعتمدون قانون الانتخابات التام من أجل انتخابات حرة ونزيهة وتعددية وتم إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات على ضوء ذلك القانون، إلا أن المشترك امتنع عن تسمية ممثليه فيها ما جعل اللجنة تسير أعمالها بقلبية الأعضاء وتمضي قدما في الإجراءات الانتخابية وفق المواعيد القانونية، ومن ذلك إنجاز عملية التقييد والتسجيل.

وكان المؤتمر قد عزز حوار مع القوى السياسية الوطنية الأخرى في الساحة الوطنية ليخرج بصيغة التحالف الوطني الديمقراطي.

ويعد أن وصل الحوار إلى القطيعة مع أحزاب اللقاء المشترك أطلق فخامة الأخ /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام دعواته للحكومة لتوسيع الحوار من أجل إجراء انتخابات أكثر تعددية وأمتا بما تحسب العملية الديمقراطية حيوية للتنازل والمشاركة من جميع الأطراف والعمل الجاد على الخروج من حالة التجميد في المواقف والاتفاقات التي تفرق عامة والديمقراطية في موانئها وإثبات الثقة العامة وأحزاب اللقاء المشترك في فبراير ٢٠٠٩م على إتاحة الفرصة لأحزاب والتكتلات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي والتواصل التسويقي لحكم محلي واسع الصلاحيات ويمكن الأحزاب السياسية المعتدلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة الموضوعات التي لم

الحد من ارتفاع الأسعار والاحتكارات والاستغلال غير المشروع لمحاة المواطنين.

**فخامة الأخ الرئيس:**

**الأخوة والأخوات:**

لقد عجزت فخامة التنظيمية الداخلية للمؤتمر الشعبي العام بانفكاها الديمقراطي المنهجية في الممارسة الديمقراطية الداخلية واتسبب المؤتمر خيرة تنظيمية في الإلزام والالتزام الجماهيري مع قاعدته العريضة التي هي الأولى على مستوى الأحزاب الوطنية وكان رائدا في التحديث والقانون وتيسير العمل التنظيمي وقوة في الالتزام بالقوانين وتحسين العمل الخيري والسياسي وقواعد الديمقراطية وأصبح مدرسة حزبية تحضرن خيرة الخبرات التنظيمية.

كما عمل المؤتمر الشعبي العام على رعاية ودعم المنظمات الجماهيرية المتعددة بالاحتفادات والزيارات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وتشجيع كافة الشرائع ولفيات المجتمع العاملة على الالتزام بها وممارسة حقوقهم وواجباتهم المهنية فيها وساهم المؤتمر في تعزيز وتفعيل دورها في التنمية وفي بناء المجتمع المدني الحديث وحرص على توثيق صلته بها وحضوره الفعال فيها على أسس مهنية بمخيم الواحد التي تمثلها هذه الكيانات المهنية للأدعية، وسعى للحفاظ على وحدة الكيان النقابي للديمقراطية والوعي وتعزيز وتطوير الأداء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وإثراء المرأة وتعزيز دورها في مختلف الكيانات والتكتلات.

وإماتنا من المؤتمر الشعبي العام بيور الشباب والفعل في بناء المجتمع عمل على وضع الدراسات والبحوث والبرامج الإستراتيجية حول ليرة احتجاجات الشباب وبناء قيمهم المادية والروحية والسياسية والعقلانية وتكوينهم المعرفي والعلمي وإشراكهم في المسئوليات الوطنية وصلح انوارهم في بناء الوطن حاضرا ومستقبلا ونهضهم كعقول باساق وأولويات هذه الشريحة المهمة وسبل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم والعمل على تأهيلهم وتدريبهم وتنقيحهم بتقافة المؤتمر ثقافة الاعتدال والوسطية لتحميهم من فروع في ثقافة الغلو والتطرف كما كان للمؤتمر دور فعال في تنشيط مشاركة الشباب في الأنشطة الانتخابية والمنشآت الصفيفية واللغات التشريعية والتنظيم وعبارة الأنشطة الشبابية والتنظيم الطلابي، وتعزيز علاقتهم بالشباب في الدول الشقيقة والصديقة.

## المؤتمر رسخ الديمقراطية والمشاركة الشعبية من خلال انتخاب محافظي المحافظات

## إعادة إعمار المناطق المتضررة في صعدة ومراجعة المنظومة التربوية والفكرية

## دعم عصابات الانفصال جريمة كبرى في حق الوطن لا يجوز سكوت عليها

## حكومة المؤتمر واصلت النشاط الاقتصادي المبرمج والهادف إلى تطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع التنموية

**فخامة الأخ الرئيس:**

**الأخوة والأخوات:**

وعلى صعيد النشاط السياسي والعلاقات الخارجية: تابع المؤتمر الشعبي العام التطورات السياسية والانتخابات على المستوى العالمي والاقليمي والوطني وتعاطى مع انعكاساتها وتطوراتها بمسؤولية وطنية، اتسمت بالحرص على المصلحة الوطنية العليا والحفاظ على مكاسب الوحدة والديمقراطية وحماية الأمن والسلم الوطني والاجتماعي كما عمل المؤتمر الشعبي العام على ترسيخ تقاليد التجربة الديمقراطية وجعل المشاركة الفعلية للشعب متجسدة محليا من خلال تجربة السلطة المحلية، التي توجت بانتخاب محافظي المحافظات على طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات لتستكمل بذلك حلقات المشاركة الشعبية في التنمية والبناء وتعزز بذلك المنظومة الديمقراطية.

ولقد حققت الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م إضافة نوعية إلى تجربة اليمن الديمقراطية في البناء السياسي من خلال إجراءاتها وحرية التنافس بين المرشحين والشفافية الإعلامية والحملات الدعائية والمهرجانات الانتخابية واعتبرت سابقة ديمقراطية على مستوى المنطقة العربية.

اما على مستوى الحوارات السياسية مع الأحزاب في الساحة الوطنية فقد بذلت قيادة المؤتمر جهودا كبيرة من أجل تكريس قيم وسلوك الحوار الوطني والسياسي واطلقت مبادراته الأمتالية لتفعيل العملية الديمقراطية وتطويرها وتحديثها، وكان من نتائج ذلك التوقيع مع أحزاب اللقاء المشترك على اتفاق المبادئ في ١٨ يونيو ٢٠٠٩ وهو الاتفاق الذي شهد مشاركة واسعة في الانتخابات الرئاسية والخيلية في سبتمبر ٢٠٠٩م وعند ضوابط وإجراءات الانتخابات.

وما تم الاتفاق عليه من قضايا وإجراءات انتخابية، إلا

بسم الله الرحمن الرحيم

**فخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام**

**الأخوة والأخوات! أهنياء اللجنة الدائمة التنفيذية**

احييم بحمة الثورة .. والوحدة .. والديمقراطية .. وارتجى نكح إلى أعمال وفخامة الأخوة الوطنية الناشئة والتمسكية للجنة الدائمة التنفيذية للمؤتمر العام السابع الذي قادته استنادا إلى المادة ٦٦ من الدستور ووافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٧ على هذا التمهيد لضخ المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك وكل القوى الوطنية على المحل في تنفيذ المواضيع التي تم الاتفاق عليها ..

وعلى مستوى مكافحة الإرهاب بطل المؤتمر الشعبي العام وحوكمته جهودا كبيرة لمواجهة الجهات الإرهابية التي تستهدف المصالح الوطنية وأمن البلاد واستقرارها ساعية إلى تخفيف منابع الإرهاب بكل صورته وأشكاله، ويضخ المؤتمر الشعبي العام الجهود الجسامدة التي بذلتها وأسندتها المؤسسات الأمنية والعسكرية في التصدي لهذه الظاهرة.

لقد واجه اليمن ظاهرا عميقة هي ظاهرة القرصنة في المحيط الهندي وتخليج عدن والتي تهدد الممرات الدولية والإقليمية وتهدد التجارة العالمية ونخال المصالح الحيوية لليمن في دول المنطقة وتؤثر على الاستقرار التجاري واستمرار أداءات الأزمة والاتفاقات الأمتى على صوابي الصومال وإعمال المصالح الدولية للصومالية مما يساهف من واجبات وأعمال الأمم المتحدة الوطنية في سبيل تامين صوابنا والحد من الإرهاب الإقليمية والدولية، لقد أكد اليمن مرارا وتكرارا على ضرورة معالجة القضية الصومالية وتقديم برويته لمعالجة وشدد فخامة الأخ/الرئيس على ضرورة عودة الحياة الطبيعية إلى الصومال بما في ذلك عودة دوله المهتارة.

باني انعقاد الدورة الثالثة الانتخابية للجنة الدائمة الرئيسية امتدادا للنجاحات التي تحققت على مختلف الصعد التنموية، إلا أن المتغيرات الدولية والإقليمية من حولنا قد اثقت بظلالها على الجميع وهي متغيرات كانت وما زالت القيادة السياسية وكفومة المؤتمر الشعبي العام على وعي تام في التعاطي الحكيم معها، وأصحة الرؤى والبرامج والخطط الخلفية بجنازير تلك التحديات التي فرضها الوضع الدولي الاقتصادي وسياسيا وأمتيا.

وقد حطت الفترة الماضية بجملة من الأنشطة السياسية والتنظيمية والإعلامية والفكرية والثقافية والاقتصادية التي بذلتها الكيانات القيادية والقاعدية التي تشهدت بمشاركة فاعلة ومستقلة عكست مستوى الوعي وأعضاء المؤتمر، والسياسي والوطني والديمقراطي على قيادات

كما عقدت اللجنة العامة جملة من الاجتماعات اقرت خلالها عددا من الموضوعات منها: تحريك العملية السياسية واستمرار الحوار مع الأحزاب والأفراد من مختلف الحوار وموضوعاته مع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وأقرت موجبات الخطط السنوية للمؤتمر الشعبي العام واتخذت القرارات المناسبة لتنشيط فروع المؤتمر وبرامج التزول المبدئي لأعضاء اللجنة العامة إليها.

وواصلت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام - خلال الفترة الماضية- اجتماعاتها الدورية وأقرت فيها الخطط والبرامج السنوية وموجبات الخطط والبرامج التنفيذية للقطاعات والدوائر ولرؤوس المؤتمرات بإمارة العاصمة والمحافظات والجماعات وعملت على تفعيل النشاط التنظيمي وعقد الاجتماعات الدورية للجان الدائمة المحلية وتقييم نشاط فروع المؤتمر، ومعالجة اوضاع وحقوق العاملين بالإمانة العامة كما وفتت الأمانة العامة أمام المحليات الاقتصادية والاقتصادية السياسية والإدارية وتقييم الجهود التنموية المبذولة وعملت على

**فخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام**

**الأخوة والأخوات!**

بسم الله الرحمن الرحيم

احييم بحمة الثورة .. والوحدة .. والديمقراطية .. وارتجى نكح إلى أعمال وفخامة الأخوة الوطنية الناشئة والتمسكية للجنة الدائمة التنفيذية للمؤتمر العام السابع الذي قادته استنادا إلى المادة ٦٦ من الدستور ووافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٧ على هذا التمهيد لضخ المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك وكل القوى الوطنية على المحل في تنفيذ المواضيع التي تم الاتفاق عليها ..

وعلى مستوى مكافحة الإرهاب بطل المؤتمر الشعبي العام وحوكمته جهودا كبيرة لمواجهة الجهات الإرهابية التي تستهدف المصالح الوطنية وأمن البلاد واستقرارها ساعية إلى تخفيف منابع الإرهاب بكل صورته وأشكاله، ويضخ المؤتمر الشعبي العام الجهود الجسامدة التي بذلتها وأسندتها المؤسسات الأمنية والعسكرية في التصدي لهذه الظاهرة.

لقد واجه اليمن ظاهرا عميقة هي ظاهرة القرصنة في المحيط الهندي وتخليج عدن والتي تهدد الممرات الدولية والإقليمية وتهدد التجارة العالمية ونخال المصالح الحيوية لليمن في دول المنطقة وتؤثر على الاستقرار التجاري واستمرار أداءات الأزمة والاتفاقات الأمتى على صوابي الصومال وإعمال المصالح الدولية للصومالية مما يساهف من واجبات وأعمال الأمم المتحدة الوطنية في سبيل تامين صوابنا والحد من الإرهاب الإقليمية والدولية، لقد أكد اليمن مرارا وتكرارا على ضرورة معالجة القضية الصومالية وتقديم برويته لمعالجة وشدد فخامة الأخ/الرئيس على ضرورة عودة الحياة الطبيعية إلى الصومال بما في ذلك عودة دوله المهتارة.

